جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

سلسلة ملخصات في التحليل الاقتصادي الكلي

محور: حسابات الناتج الوطني

إعداد:

د. عقبة عبداللاوي

د. فوزي محيريق

الموسم الجامعي: 2018/2017

قطاعات الاقتصاد الوطني:

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربع قطاعات كما يلي :

1. **القطاع العائلي** : ويضم المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء السلع والخدمات عن طريق مساهمته بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

2. **قطاع الأعمال (الاستثمار)**: ويتكون من المنتجين الذين يقومون بعملية الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور، رواتب، فوائد، ريع وأرباح للقطاع العائلي. ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري.

3. **القطاع الحكومي** : يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يُسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الخاص به عن طريق الضرائب المختلفة.

4. **قطاع العالم الخارجي**: يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال مجموعة من التدفقات ومنها الصادرات والواردات، بحيث يستورد السلع والخدمات من الخارج وفي نفس الوقت يقوم بتصدير إليه، ويوضح صافي الصادرات الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

ويمكن تلخيص التدفق الدائري للدخل في الاقتصاد المفتوح بالآتي :

- ★ يُساهم القطاع العائلي بعوامل الإنتاج: الأرض، العمل، رأس المال ، التنظيم ؛
- ★ يُقدم قطاع الأعمال عوائد عوامل الإنتاج (والتي يُمثل مجموعها الدخل المحلي) للقطاع العائلي ؛
- ★ ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة للمنتجين؛
- ★ يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي مثل : البنوك والتي من وظائفها تمويل المنتجين بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار؛
- ★ يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، هذه الأخير يستخدمها في تمويل الإنفاق العام؛

★ يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير متوفرة محليا من العالم الخارجي، وفي المقابل يُصدّر قطاع الأعمال السلع والخدمات للعالم الخارجي.

حلقة التدفق الدائري لاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات

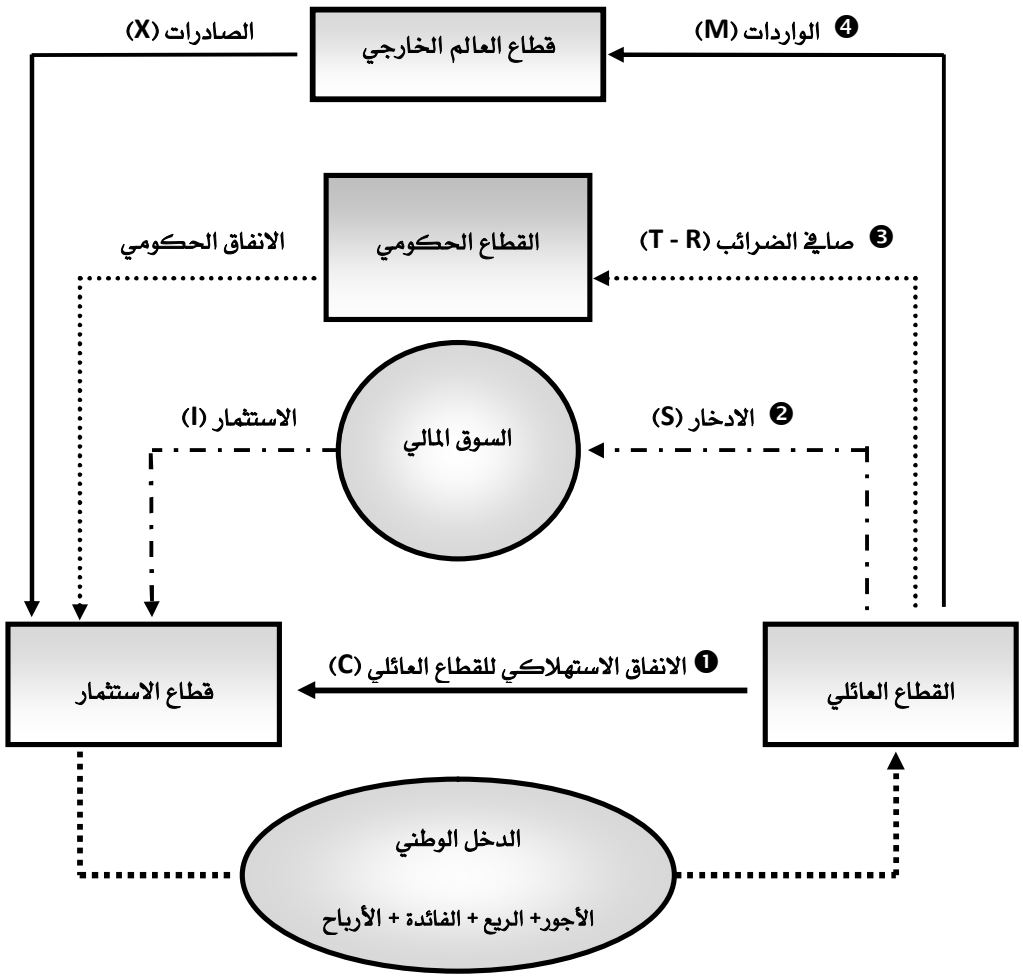

من خلال حلقة التدفق الدائري والتيارات المتولدة من النشاط الاقتصادي، نُسجل أن القيام بالإنتاج يؤدي إلى تولد دخل والذي يؤدي بدوره إلى الإنفاق. وهذا يعني أن هناك ثلاث تيارات أو طرق لحساب النشاط الاقتصادي:

❶ يهتم التيار الأول بالإنتاج أو القيمة المضافة بقياس مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات النهائية الذي قامت بإنتاجها الوحدات الاقتصادية المختلفة (التيار السلعي) ولهذا سميت هذه الطريقة بطريقة الإنتاج أو القيمة المضافة.

❷ أما التيار الثاني فيركز على قياس مدفوعات عوائد خدمات عوامل الإنتاج أي مجموع الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج (القطاع العائلي) نظير مساهمتها في عملية الإنتاج وتسمى بطريقة الدخل المكتسب.

❸ يقيس التيار الثالث الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة كالقطاع العائلي (C) وقطاع الأعمال (الاستثمار) (I) وكذلك قطاعات أخرى كالقطاع الحكومي (G) وقطاع العالم الخارجي، مقابل الحصول على منتجات الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وبما أن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية لا بد أن يتطابق أو يتساوى مع قيمة مجموع الإنتاج أي التكاليف تساوي الإيرادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالمثل بالنسبة للقطاع الأسري فإن مجموع إنفاق هذا القطاع لا تتعدى مجموع الدخول التي يحصل عليها كعوائد لخدمات عوامل الإنتاج أي في كلتا الحالتين فإن مجموع النفقات تساوي مجموع الإيرادات أو الدخول.

أولا/ طريقة الإنتاج: .....

يُمكن التعرف على قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، أو عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج.

وتضم هذه الطريقة أسلوبين أو طريقتين وهما:

1. **طريقة المنتجات النهائية :** .....

وتتضمن طريقة حساب الناتج بطريقة المنتجات النهائية جميع السلع والخدمات النهائية المباعة إلى مختلف القطاعات : المؤسسات الإنتاجية، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضاف إليها السلع الوسيطية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات ... إلخ.

إن الناتج مقاسا بهذه الطريقة يدخل في اعتباره السلع والخدمات التي أنتجت حاليا (*Currently Produced*) والمسوقة. ووفقا لهذا لمفهوم فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج هي فقط تلك المنتجة حاليا، وبالتالي فإنه يستبعد كل بند لا يمثل إنتاجا حاليا، كما يستبعد الفوائد المدفوعة من الحكومة، والمدفوعات التحويلية عموما – وهي المدفوعات دون مقابل – ذلك لأن مستلمي هذه المدفوعات لا يطلب منهم أن يدفعوا سلعا وخدمات مقابل ما استلموه من هذه المدفوعات.

فإنه يستبعد أيضا السلع المستعملة (مثل السيارات المنازل ...) وهذه السلع المستعملة وإن كان يتم تسويقها وتعتبر ضمن المعاملات إلا أنها لا يدخل حسابها في الناتج على اعتبار أنها ليست إنتاجا حاليا.

الناتج بطريقة المنتجات النهائية = مجموع كميات الإنتاج x سعر الوحدة

$$GDP = \sum Q \times P$$

2. **طريقة القيمة المضافة :**

يمكن من خلال هذه الطريقة حساب (GDP) عن طريق ما يُضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية. ومن المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يُمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعملية إنتاج أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام. والقيمة المضافة هي قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي أنها قيمة ما يُضيفه كل قطاع عند إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة في البلد.

وعليه فطريقة القيمة المضافة تهتم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي تستعملها القطاعات الأخرى.

باعتبار أن الاقتصاد يتكون من n قطاع أو فرع. يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية :

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطية (مستلزمات الإنتاج)

$$\sum VA = \sum PT - \sum CI$$

وتستبعد أو تطرح الاستهلاكات الوسيطية حتى لا يحدث ازدواج في الحساب الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار هذه السلع الوسيطية، وذلك سيؤدي إلى عدم إعطاء القيمة الصحيحة له.

وبالتالي يكون الناتج الداخلي (المحلي) الإجمالي (GDP) يُمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة من النشاط. مضافا إليه الضرائب على القيمة المضافة والرسوم الجمركية وعليه يكتب GDP من الشكل:

الناتج الداخلي الخام = القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية

$$GDP = \sum VA + TVA + DD$$

ملاحظة: تجدر الإشارة أن الناتج المحلي بهذه الطريقة لا يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، أي أنه يُمثل ناتجاً محلياً إجمالياً، وعند استبعاد مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت نحصل على الناتج المحلي الصافي. كما أن الناتج بطريقة القيمة المضافة يمثل الناتج بسعر السوق.

ثانيا/ طريقة الإنفاق: .....

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المُنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما يُنفق على السلع الإنتاجية كـ «المصانع، والمعدات الإنتاجية...» والموجودات الثابتة كـ«بناء الطرق، الجسور، العمارات...» والمخزون من السلع الجاهزة والنصف مصنعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري. وعليه نقسم الإنفاق كالآتي:

❶ **الإنفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي)** : مجموع الإنفاق على السلع والخدمات المُعمرة وغير المعمرة «سيارات، طعام، لباس...» ويرمز له بالرمز (C).

❷ **الإنفاق الاستثماري** : ويشمل حزمة من الانفاقات المُختلفة نقسمها كالآتي :

- الإنفاق على بناء المصانع؛
- الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي؛
- الإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات.

وبذلك يمكن القول أن الإنفاق الاستثماري يُعبر عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الإنتاج المعتمدة إضافة إلى قيمة التغير في المخزون. ويُرمز له بالرمز (I)

❸ **الإنفاق الحكومي** : ويُمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع ، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : ◆ الإنفاق الجاري؛ ◆ الإنفاق الاستهلاكي؛ ◆ الإنفاق الاستثماري.

◆ **الإنفاق الجاري للحكومة** : ويشمل أجور ورواتب الموظفين والمصروفات التابعة لها.

◆ **الإنفاق الحكومي على الأصول الثابتة** : ويُسمى بالاستثمار الحكومي ويتضمن بناء أو شراء المباني والتجهيزات المختلفة.

◆ **الإنفاق الاستهلاكي**: ويضم مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي تُهتلك في المدى القصير.

❹ **صافي الصادرات**: ويُطلق عليها أيضا رصيد الميزان التجاري وتمثل الفرق بين طلب البلد على السلع والخدمات المنتجة بالخارج، وطلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المحلية. وتساوي الفرق بين الصادرات والواردات (X - M).

وعليه فإن الناتج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق يساوي إلى مجموع الإنفاق الكلي في القطاعات المذكورة آنفا.

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق على الاستثمار + صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ملاحظة: تجدر الإشارة أن الناتج المتحصل عليه بطريقة الإنفاق هو ناتج محلي إجمالي، أي أن حسابات الناتج بهذه الطريقة لا تستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، كما أنه يمثل ناتجاً محلياً إجمالياً بسعر السوق.

ثالثا/ طريقة الدخل:.....

بحسب هذه الطريقة فإن احتساب الناتج يرتكز على جمع التدفقات النقدية المختلفة، بتعبير آخر جمع الدخول والتي يُمكن أن تُقسّم إلى ما يلي:

① دخول الأفراد؛

② دخول غير موزعة؛

③ دخول الحكومة.

بحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وكما بيّنا فإن الإنتاج هو خلق وإضافة منفعة جديدة. وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عوامل الإنتاج لمختلفة التي تشترك سوية حتى ظهور السلع والخدمات بشكلها النهائي. وتتمثل عوامل الإنتاج في : **الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم**. وعليه فإن الدخل يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي كالآتي:

❶ **الأجور** (W) : وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما. وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول الأطباء، المحامين، الحرفيين ... مضاف إليها المكافآت والعمولات، ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات المختلفة .. لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل.

❷ **الريع** (R) : ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية ومعدنية وغيرها. ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها.

❸ **الفائدة** (i) : وتشمل جميع ما يُدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي. فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سوناطراك مثلا؛ فإنّ العائد المستحصل من هذا السند يدخل ضمن حساب الناتج الداخلي الخام. ويُستثنى من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.

❹ **الأرباح** (P): وتشمل جميع ما يُدفع وتشمل أرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم، وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره.

وعليه يمكن حساب الناتج كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي = دخول الأفراد + دخول الحكومة + دخول غير موزعة

دخول الأفراد = الأجر + الريع + الفائدة + أرباح موزعة

دخول غير موزعة = اهتلاك رأس المال الثابت + الأرباح غير الموزعة

دخول الحكومة = صافي الضرائب غ م + دخل الحكومة من أملاكها + ض أرباح الشركات

الناتج المحلي الإجمالي = دخول الأفراد + دخول الحكومة + دخول غير موزعة

أما صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج فهو الذي يوزّع على عوامل الإنتاج، ويُمثل ذلك مداخيل لهم، مجموعها يُمثل الدخل المحلي.

الناتج المحلي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج) = الريع (R) + الأجور(W) + الفوائد (i) + الأرباح (P)

ملاحظة: يجب الأخذ في الحسبان أن مجموع دخول الأفراد ودخول الحكومة من أملاكها، تُعطي لنا الناتج المحلي الصافي بسعر عوامل الإنتاج، ويمثل الدخل المحلي، أي أنه يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج) والتي تدخل ضمن تكاليف الإنتاج وتخصم لحساب الأرباح. كما أنه يستبعد صافي الضريبة.

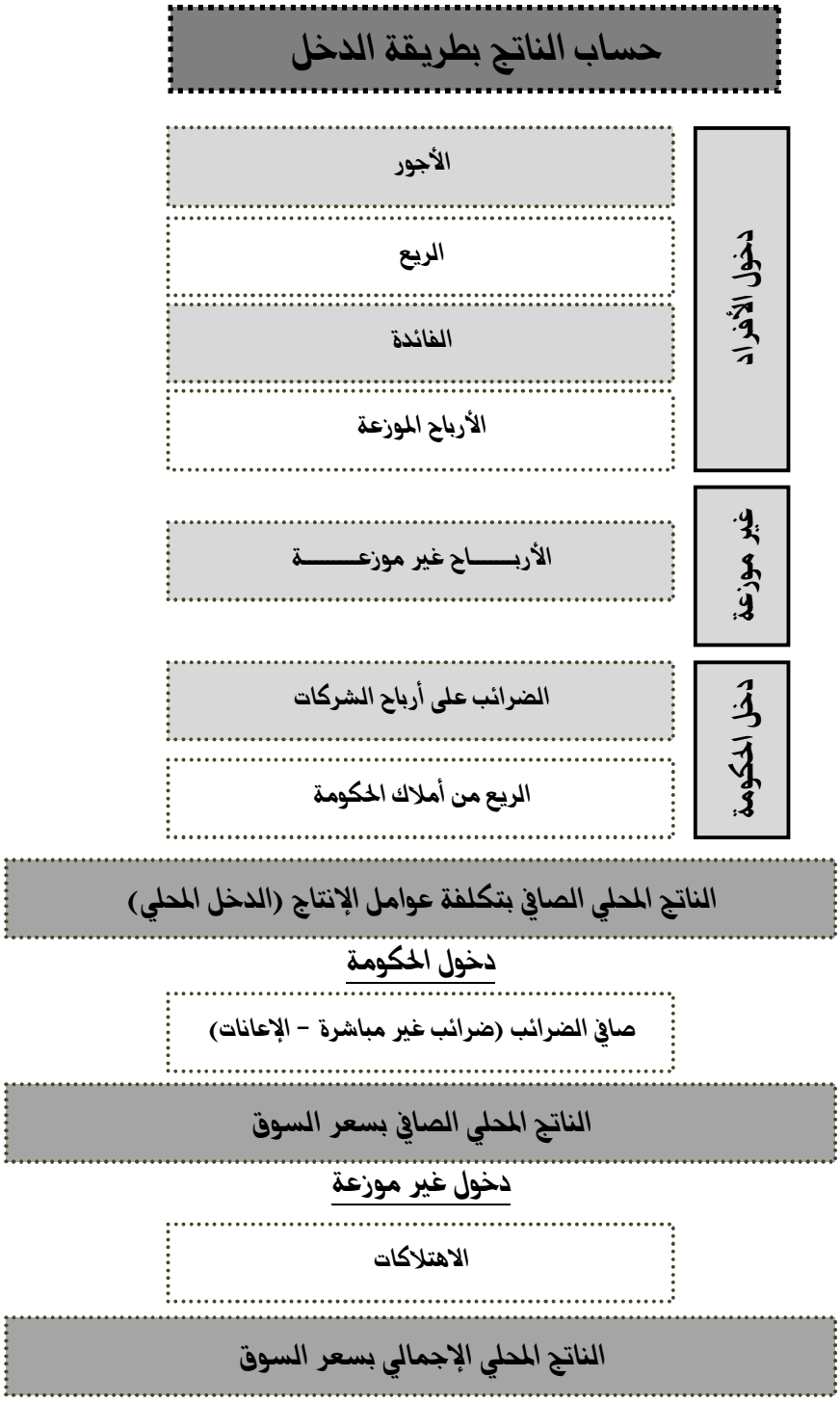
حساب الناتج بطريقة الدخل
دخول الأفراد
الأجور
الريع
الفائدة
الأرباح الموزعة
غير موزعة
الأربـــــاح غير موزعـــــة
دخل الحكومة
الضرائب على أرباح الشركات
الريع من أملاك الحكومة
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل المحلي)
دخول الحكومة
صافي الضرائب (ضرائب غير مباشرة - الإعانات)
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق
دخول غير موزعة
الاهتلاكات
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

متطابقات هامة في حساب الناتج الوطني